

اهتراء البنى التحتية يفاقم الحوادث المهمة في الجزائر

صابر بليدي

حيث لا يزال النقص لافتا في جنوب البلاد. وتجز الحكومة حاليا مشروع طريق سريع شمال - جنوب، تراهن عليه ليكون رابطا بين حوض المتوسط والساحل الصحراوي على مسافة تقدر بنحو 2000 كيلومتر في القرب الجزائري، إلى جانب طريق سريع آخر يربط الشرق بالمغرب عبر الهضاب العليا وشمال الصحراء. ووجه خبراء مختصون انتقادات للسلطة الوصية على إبقاء الحكومة كمشتركة وحيد في المشاريع المذكورة، وعدم دخولها في شراكة مع رأسمال خاص أو أجنبي، وحتى تأخرها في إدخال الخدمة المدفوعة حين التنفيذ، رغم حاجة تلك مشاريع إلى مداخل خاصة للتقليل بعمليات الصيانة والترميم.

ولا يزال اللبس يلف نوعية مشروعات البنى التحتية خاصة تلك المنجزة خلال العقدتين الأخيرتين بسبب الاختلالات المسجلة في الإنجاز، وظروف إبرام الصفقات مع الشركات المنجزة ودفاتر الشروط الأمر الذي كبد الخزينة العمومية خسائر ونفقات إضافية.

القضاء الجزائري فتح ملف فساد في الطريق السريع شرق - غرب، ووجهت التهمة إلى مؤسسات رسمية وشركات إنجاز

وتحدثت حصيلة حديثة عن حوالي 1300 ضحية وإصابة 13 ألفا في حوادث مرور سجلت خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، وبقي المتهم الأول هو العامل البشري كمتسبب رئيسي في مجمل الحوادث. وصرحت الكلفة بالإعلام في المنذوية الوطنية للأمن عبر الطرق فاطمة بن خلاف، بأنه تم في الأشهر الخمسة الأخيرة تسجيل أكثر من 10200 حادث مروري أدت إلى وفاة حوالي 1300 شخص، وإصابة قرابة 14 ألفا آخرين. ووصفت المتحدثة الوضع بـ"الخطير مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي"، أين سجلت نسبة زيادة فاقت الـ22 في المئة. ويرى الخبير الدولي في السلامة المرورية امحمد كواش أن "القضاء على ظاهرة إرهاب الطرقات" يجب أن ينطلق أولا بالاستثمار في العامل البشري من خلال الأسرة والمؤسسات التربوية وفرض ثقافة احترام قوانين المرور، لأن الأمن المروري مرتبط ارتباطا وثيقا بالنهضة الاجتماعية في كل أبعادها الاقتصادية والثقافية والسياحية".

وزير الخارجية الإسباني الجديد أمام تحدي كسب ثقة المغرب

رهان إسباني على الوساطة الفرنسية لحل الأزمة مع الرباط



هل تساهم التغييرات في حلحلة الأزمة؟

ويرر سانشين، في كلمة مقتضبة القاها في مقر الحكومة بقصر المونكوا، إعفاء وزير الخارجية أرنانشا لايبارتيا ما أسماها بتناوب الأجيال مع موقع المملكة المغربية إقليميا واقتربت ساعة الحسم النهائي للنزاع المفتعل أمميا. وغادرت أرنانشا لايبارتيا بعد التعديل الذي قام به رئيس الحكومة الإسبانية سانشين، تمهيدا لإعطاء دفعة للسياسة الخارجية لبلاده نفسها جديدا وتجاوز الأزمة الدبلوماسية مع الرباط. وتم تحميل أرنانشا لايبارتيا مسؤولية استمرار الأزمة مع المغرب، ووجهت إليها انتقادات بخصوص تديبها للأزمة الدبلوماسية بين الرباط ومريد من طرف قوى سياسية وأحزاب إسبانية معارضة. وأفسد الفلاح "يجب الفصل بين المسؤولية الشخصية من جهة والمسؤولية الحكومية من جهة ثانية في التدبير السعي للأزمة الدبلوماسية مع المغرب، إذا ما أخذنا تفسير الإقالة على مستوى المسؤولية الشخصية الحصرية لوزيرة الخارجية ولعاونيه". وأوضح أن "إقالتها تشكل إقرارا رسميا من الجانب الإسباني بأن القرارات التي تسببت في ردود الفعل القوية والحازمة من قبل الرباط لم تكن تتفق مع نوايا السياسة الخارجية للدولة الإسبانية تجاه جارتها الجنوبية، وأنها لا تعدو أن تكون خطأ فرديا محدود الأثر سياسيا".

أجرى رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشين تعديلًا وزاريا جديدا في حكومته، تضمن إقالة وزيرة الخارجية أرنانشا غونزاليز لايبارتيا، مقابل استبدالها بالسفير لدى فرنسا خوسيه مانويل ألباريس المعروف بخبرته في شؤون المغرب، سعيا لحل الأزمة الدائرة منذ أشهر وتهدد بقطيعة في العلاقات بين البلدين.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أعلن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشين إقالة وزيرة الخارجية أرنانشا غونزاليز لايبارتيا من منصبها، في خطوة يرحب مراقبون أن تكون من تبعات الأزمة الدبلوماسية التي اندلعت في الفترة الأخيرة بين مدريد والرباط. وأكدت مصادر دبلوماسية لـ"العرب" أن اختيار السفير السابق لدى باريس خوسيه مانويل ألباريس هو رهان للحكومة الإسبانية على الدور الفرنسي للقيام بخطوات وساطة سريعة لحل أزمته مع المغرب. وأشارت ذات المصادر إلى حضور الدور الفرنسي ولو بشكل غير مباشر في الدفع بتسهيل مهمة وزير الخارجية الجديد لكونه دبلوماسيا مطلعاً على الملفات بشكل جيد، وقريبا من أهل القرار داخل قصر إليزيه، علاوة على معرفته بموقع المغرب وأحواله في منطقة حوض البحر المتوسط.



وتقدم الصحافة الإسبانية مانويل الباريس على أنه دبلوماسي متمرس، سيسعى بكل خبرته ومهاراته الدبلوماسية لمحاولة إعادة بناء الثقة مع الملكة المغربية. ويتنظر رئيس حكومة مدريد الكثير من وزير خارجيته الجديد ومستشاره الذي شغل العديد من المناصب بما في ذلك منصب الأمين العام للشؤون الدولية، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة العشرين، وأخيرا داخل رئاسة الحكومة. ويقول رضا الفلاح أستاذ القانون الدولي، "إن تحليل كل المعطيات المتوفرة إلى حد الساعة يدفعنا إلى ترجيح فرضية التموه التكتيكي في سياق اكتشاف النوايا الحقيقية

السياسية التي أسقطت القناع عن التوجه الرمادي في السياسة الخارجية الإسبانية تجاه الوحدة الترابية للمغرب، وبالتالي تتحول الإقالة إلى تمويه تكتيكي للدولة الإسبانية بعد أن أبانت الدبلوماسية المغربية عن قدرة المجابهة والندية في كشف وإدانة السلوكات العدائية التي صدرت عن مدريد". وتاجرت الأزمة الدبلوماسية بين مدريد والرباط على خلفية دخول زعيم جبهة البوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي إلى الأراضي الإسبانية قصد العلاج واستخدامه جواز سفر مزور. وسبق أن عبر المغرب بشكل رسمي عن أسفه لموقف إسبانيا التي تستضيف على ترابها غالي، المتهم بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأقرت القوات الجوية الإسبانية بانها لم تطلب جواز سفر زعيم جبهة البوليساريو في قاعدة سرقسطة، لأن أمر دخوله جاء من وزارة الخارجية وفق خطاب رسمي موجه إلى القضاء الإسباني. وبحسب متابعين للشأن الإسباني، فقد ورطت وزارة خارجية إسبانيا السابقة الكل كما كشفت الأزمة عن تطورات عميقة في الحكومة ومؤسسات أخرى، بعدما تم السماح لزعيم تنظيم انفصالي مطلوب قضائيا بالدخول إلى التراب الإسباني بهوية مزيفة، وهو ما يعتبر جريمة جنائية بسبب فساد وتواطؤ.

وفي خطوة استباقية لقرار الإقالة، قالت وزيرة الخارجية إن "الموقف من قضية الصحراء لم يتغير مع الحكومة الائتلافية الحالية، ولن يتغير في المستقبل". وأكدت أن سياسة الحكومة الإسبانية تركز على مبادئ غير قابلة للتجزئة، مثل الدفاع عن التعددية واحترام الشرعية الدولية. ويعتقد الفلاح "أنه إذا اعتبرنا صناعة القرار الخارجي الإسباني وفقا لنموذج تحليل السياسة الخارجية، وبالخصوص عندما تقف أمام قرارات على هذه الدرجة من الدعاء فلا يمكن أن تتحكم في تشكيلها وزارة الخارجية فقط، ولكنها قرارات تخضع لعملية مفاضلة بين عدة خيارات تتدخل فيها أجهزة وفاعلون متعددون". وتابع "لن تكون وزيرة الخارجية الإسبانية في هذه الحالة سوى الشخصية

الجيش التونسي في مواجهة كورونا: فرصة الرئيس لاستعادة شعبيته

هذا الاتجاه، خصوصا من اندلاع أزمة ولاية القيروان (وسط) والمطالبة بإدارة جوية لحجابه الكوفيد".

فضلا عن كون الرئيس سعيد هو المسؤول على الأمن القومي، وعليه حماية الأمن الصحي والإسراع والمستلزمات المعيشية للتونسيين. وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "أمام الاستقالة التامة للحكومة، على الرئيس تفعيل كل صلاحياته والإشراف بنفسه على إدارة الأزمة الصحية وانتظاره من أن يقوم بذلك في أقرب وقت ممكن". وتابع "سعيد لعب دوره الطبيعي عبر تقديم تعليماته للجيش، وفي ظل غياب الحكومة وعدم الرضا عن المنظومة السياسية، يبقى الرئيس هو من يتحمل جزءا من المسؤولية، وربما في المستقبل بتدخلاته عبر الجيش وطلب المساعدات عبر دوره الدبلوماسي كطرف منتخب من قبل التونسيين مع سياسة تواصلية ناجحة من قصر قرطاج، قادرا على استرجاع ثقة التونسيين". ويرى مراقبون أن خطوة إنزال الجيش للمشاركة في التطعيم ضد الفايروس، من شأنها أن تخفف الضغوط على التونسيين، باعتبار الجانب التنظيمي للمؤسسة العسكرية وفرضها للانضباط واتباع الإجراءات اللازمة. وأكد الناشط السياسي المنذر ثابت في تصريح لـ"العرب"، أن "قرار إنزال الجيش انطلق من تصاعد المطالب في

بلادنا، فإنه بذل الجهود المكثفة من أجل توفير كل المتطلبات الضرورية للسيطرة على الوضع الوبائي الصعب". وسجلت وزارة الصحة التونسية السبت رقما قياسيا جديدا في حصيلة الوفيات اليومية جراء الإصابة بالفايروس، لتبلغ 194 حالة في 24 ساعة الأخيرة وهي الأعلى على الإطلاق، وقت بدأ فيه الجيش بتوسيع عملياته الصحية للمساعدة في احتواء الكارثة الوبائية. وسجلت شعبية الرئيس سعيد تراجعا في الأونة الأخيرة، وأصبح بخسر شهريا 10 نقاط كاملة، ليكون في أسوأ مستوى له منذ انتخابه بعد حصوله على نسبة 30 في المئة من ثقة التونسيين.

وترى شخصيات سياسية أن استنجد الرئيس بالجيش باعتباره قائدا أعلى للقوات العسكرية، في حملات التطعيم، يأتي في ظل غياب دور الحكومة التي فشلت في إدارة الأزمة حسب هؤلاء، ما يسمح بخلق مناخ جديد من الأمل، ويعيد منسوب الثقة المتراجع في الرئيس في الفترة الأخيرة. وأفاد المحلل السياسي عبدالعزيز القطي، أن "الجيش يعاضد جهود السلطات في مواجهة الأزمات، وهو دور ليس بغريب على المؤسسة العسكرية،

في ظل تصاعد كبير في أعداد حالات الوفاة والإصابات بالوباء. وكان الرئيس سعيد، قد طلب من القوات المسلحة المشاركة في عمليات التطعيم، في الوقت الذي سجلت فيه البلاد نحو 200 حالة وفاة بسبب كورونا في يوم واحد، وهو أكبر عدد منذ تفشي الوباء في البلاد. وذكرت الرئاسة التونسية في بيان لها، أن سعيد "وشعورا منه بالمسؤولية التاريخية التي يتحملها لاسيما في هذا الظرف الوبائي الدقيق الذي تمر به

خالد هادي تونس - مثل إنزال الجيش التونسي للتطعيم ضد فايروس كورونا في ظل الوضع الصحي المازم بمختلف جهات البلاد، خطوة رمزية حسب مراقبين لتخفيف الغضب الشعبي المتصاعد من سوء إدارة الحكومة للأزمة، فضلا عن كونها فرصة لاستعادة ثقة الشعب في الرئيس التونسي قيس سعيد. وبدأ الجيش التونسي المساعدة في عمليات تطعيم المواطنين ضد الفايروس

وأفسد مختار بن نصر العميد المتقاعد من الجيش الوطني والرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، بأنه "من مهام الجيش المساعدة عند الأزمات والكوارث في دعم السلطة المدنية، وهو يملك وحدات متخصصة لإدارة العامة للصحة العسكرية، والمصحات العسكرية". وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "المؤسسة العسكرية تحظى بثقة التونسيين، والجيش أكثر وصولا إلى المناطق النائية، وفي صورة توفير العدد الكافي من التلقيح، الجيش قادر على تنظيم عمليات التطعيم مقلما أثبت نجاحه في عدة مهام وطنية أخرى، على غرار تأمين الانتخابات والامتحانات الوطنية وغيرهما". وتعيش تونس منذ أسابيع، وضعا صحيا حرجا بسبب الموجة الرابعة من الوباء التي ضربت البلاد، ما دفع وزارة الصحة إلى إعلان انهيار المنظومة الصحية في البلاد. وقالت المتحدث باسم الوزارة نصاب بن علي، "لقد انهارت المنظومة مع امتلاء أقسام العناية الفائقة وإرهاق الأطباء والتفشي السريع للجائحة". وبلغ العدد الإجمالي للوفيات 16 ألفا و244 منذ مارس 2020 بينما أحصت الوزارة 9286 إصابة جديدة بالفايروس، ليتخطى إجمالي الإصابات 491 ألفا.

مختار بن نصر الجيش قادر على تنظيم عمليات التطعيم في صورة توفير التلقيح

وأضاف "الإدارة العسكرية كانت مطروحة لمواجهة الجائحة باعتبار أن لها وجهها طبيًا وصحيًا أيضا البعد الأمني في علاقة بتطبيق البروتوكول الصحي في الفضاء العام والتصرف فيه"، لافتا "هناك ثقة في المؤسسة العسكرية لدى التونسيين". ويشكو الطاقم الطبي لوزارة الصحة التونسية نقصا واضحا بخصوص تأمين عمليات التطعيم ضد كورونا، ما دفع الرئيس سعيد إلى القيام بهذه الخطوة، في مسعى لتفادي عجز وزارة الصحة وإمكاناتها المتواضعة في مواجهة الجائحة.

قيس سعيد يفعل دور الجيش في الأزمات مجددا



قيس سعيد يفعل دور الجيش في الأزمات مجددا